كِتابُ الأَدَواتُ النَّحْوِيَّةِ
فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ
لِلدِّكْتُورِ مَحْمُودُ أَحْمَدَ الصَّغِيرِ
مَادَّةً وَمَنْهَجًا

د. إيمان كريم جبار الحريزي

جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

NAFETHATUL-MISBAH

The book of Grammatical Tools in Tafseer books

by prof. Mahmood Ahmad Alsagheer (Material & Research Methodology)

Prof. Dr. Iman Kareem Alhuraizi

ملخّص البحث

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين محمد وآل بيته الطَّيبين الطَّاهرين

وبعدُ:

فقد كثرتِ الدراسات القرآنية وتشعبَت أهدافها وتنوّعت غاياتها في المجالات كافة وأخذت اللغة العربية النّصيب الأوفر منها، وهذا الكتاب (الأدوات النحوية في كتب التّفسير) يمثّل جزءًا مهمًا من تلك الدراسات؛ لأنّه اصطحب الأدوات النّحوية في كتب التفسير فكانت رحلته كما وصفها المؤلف رحلةً ((شاقة طويلة)) عانى فيها كثيرًا من أجل فهم مقاصد المفسرين ومذاهبهم، واقتباس النصوص المطولة واقتطاعها من سياقاتها من دون المساسِ بأهدافها. غير أنّ هذا العناء كان ممزوجًا بحبّهِ للغةِ القرآن الكريم ورغبته في الوصول إلى نهاية مرضية، وتحقيق ما يصبو إليه بعون الله وتوفيقه.

فجعلَ غايته في سبعة قرونٍ ونيف، استهدف فيها خمسة عشر تفسيرًا مطبوعًا ممّا وقف عليه وهي: (مجاز القرآن) لأبي عبيدة، و(معاني القرآن) للفرّاء، و(معاني القرآن) للأخفش، و(جامع البيان) للطبري، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجّاج، و(تنزيه القرآن) للقاضي عبدالجبّار، و(الكشّاف) للزمخشري و(مجمع البيان) للطبرسي، و(مفاتيح الغيب) للرازي، و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي و(أنوار التنزيل للبيضاوي، (ومدارك التنزيل) للنسفي، و(تنوير المقباس) للفيروز آبادي و(البحر المحيط)و(النهر الماد) لأبي حيان.

وذكر المؤلف أنّه غاب عنه تفسيران حين الدراسة، هما: (التبيان في تفسير القرآن) لأبي جعفر الطوسي، و(المحرر الوجيز) لابن عطية الأندلسي قال: ((وكان عزائي في غيابهما أنّ الطبرسي نقل في مجمعه آراء الشيخ الطوسي، فيما نقلَ أبو حيان أهم آراء ابن عطية. أمّا سائر تفاسير هذه الخطبة فلم يكن فيها غناء)).

انطلاقًا ممّا سبق أرى من الضروري تسليط الضوء على هذا المؤلَّف (مادةً ومنهجًا) لتبصير القارئ بسرّ اختيار هذا اللون من البحث؛ نظرًا لأهميته وفائدته، فما وجد فيه من عرضٍ لآراء المفسرين هي تُغني القارئ وتُبصّره بأهمية دراسة الأدوات النحوية.

تعريفٌ بالكتاب(الخطة والمنهج)

الكتاب على (٩٦٨) صحيفة اعتمدتُ الطبعة الأولى التابعة لدار الفكر-دمشق، ٢٠٠١م.

يحتوي الكتاب على أربعة أبواب، يسبقها تمهيد، التمهيد بعنوان: (الأدوات عند المفسرين) تحدَّث فيه عن التفسير وعلوم العربية، التفسير وعلم الأدوات وبيَّنَ مفهوم الأداة.

خصَّص الباب الأول للمباني وجاء على ثلاثة فصول:

الفصل الأول:(تأثيل المباني)، تناول ظواهر ومسائل ودلائل التأثيل فضلًا عن أبنية الأدوات اليسيرة.

الفصل الثاني: (اللغات في الأدوات) درسَ ما ذُكِرَ قراءةً ولغةً، وما ذُكِرَ لغةً ومبنًى.

الفصل الثالث: (البنية الصوتية ومظاهرها: الحذف، والزيادة، والإدغام، والإمالة، والوقف، ثمّ تحدث عن تبادل التأثير اللغوي، و الرسم).

تناول في الباب الثاني: الأحكام وجاء على فصلين:

الفصل الأول: درسَ أحكام الأدوات المهملة بنوعيها الأدوات المختصة وغير

المختصة

والفصل الثاني: درسَ أحكام الأدوات العاملة وأوضح المؤلف بعدها الملامح العامة لجهود المفسِّرين في الأحكام.

أمّا الباب الثالث فخُصِّصَ للمعاني وكان على ثلاثة فصول:

الفصل الأول بيّنَ معاني التخصيص النحوية: (الظرفية، والاستثناء، والاستدراك والتعليل، السببية والتعليل، ومعاني حروف الجر)

وشرحَ الفصل الثاني: معاني الأساليب النحوية بنوعيها: الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية.

وعرضَ الفصل الثالث لمشكلات المعاني وظواهرها في التفسير، بدءًا من مشكلات المعاني كالتأثيل والتطور والنيابة وأثر حروف الجر في معاني الأفعال والتضمين. وانتهاءً بظواهر المعاني في التفسير كالقيم التعبيرية نشأة معاني الأدوات وصلة المعاني بالأحكام الفقهية وصلتها بمذاهب المفسّرين مع اطلالة على الجوانب البلاغية كالدقة في الانتقاء وأسرار المخالفة والدلالة الجمالية.

الباب الرابع هو بعنوان: (التقويم والنقد) جاء بفصلين خصّصَ الأول منهما لـ(جهود المفسرين) تعرَّضَ لمناهجهم، ومصادرهم ثمّ قدّمَ نقدًا عليها تمثّلَ بمباحث: الاضطراب والتَّكرار، والتناقض والأوهام، وغموض الأحكام وقسوتها فضلًا عن تعدّد الوجوه والتَّزيد والتّمحل وقسر النّصوص.

ودرسَ الفصل الثاني (المسائل اللغوية) بمطلبين تحدث الأول عن الجانب النظري فبيَّن مفهوم الأداة ثمَّ المصطلحات. وبيَّنَ الثاني الآراء والمباحث الخاصة بأبواب الكتاب، فيما يخص المباني بيّنَ: التأثيل، واللغات، والبنية الصوتية، وبالنسبة للأحكام أوضحَ الأحكام الإضافية والتعليل والتحليل وذكر فوائد عامة.أمّا المعاني فشرحَ المعاني

الإضافية، والتحليل البلاغي الدقيق.

ذُيّلت تلك الفصول بخاتمة وأربعة فهارس: فهرس للقوافي، وفهرس للأدوات، وفهرس للقراءات، و فهرس للمصادر والمراجع.

أمّا المنهج الذي اتبعه المؤلف فهو منهج تاريخي صرف، لا أثر فيه للحدود أو المذاهب المسبقة. فرتّب الآراء في كل بابٍ وفصل وفقرة وأداة، بحسبِ سنوات وفيات أصحابها، وربط قيمة الرأي بمن سبقَ إليه، وعطف عليه من تابعه، ولاسيّما في المسائل الخلافية والظواهر قليلة الشواهد. واكتفى من الأمثلة ما يوضح الغاية، فقدّم القرآن الكريم، وأردفه بالحديث النبوي الشريف، والشعر وما إلى ذلك، وكان حريصًا على استيفاء تلك النماذج، مشيرًا إلى حجم استعمالاتها بعبارات محددة عمومًا، محيلًا على مواضعها في الحواشي.

ما يلحظ على الكتاب أنّه في تأثيل المباني عالجَ ظواهر التأثيل ومسائله ودلائله، وفي باب المعاني جعل من المعاني وتأثيلها وتطورها مشكلة من مشكلات المعاني عالجها في الفصل الثالث من الباب الثالث. ما يدلّ على أهمية معاني الأدوات وأثرها في السياق. ما يميز هذا العمل أنّه لم يكتفِ بذكر معاني الأدوات وإنّما خصص الفصل الثاني من الباب الثالث لمعاني الأساليب النحوية بنوعيها الخبرية والإنشائية.

أنموذجان من الكتاب

الأول: صلة المعاني بالأحكام الفقهية

بيَّن المؤلف إدراك الفقهاء لأهمية هذه المعاني وخطورتها في إطلاق الأحكام وتقييدها والدقة في تحديدها، حتى غدت معرفتها ضرورة ملحة لكلِّ فقيه يُريد أن يناقش أحكام القرآن، يقول الجلال المحلي: (هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفه معانيها لكثرة وقوعها في الأدلّة) وقد وضع بعضهم كتبًا في هذا المجال نحو:(حقائق الأصول) لمحسن الحكيم. و(كشف الأسرار شرح أصول البزدوي) لعبد العزيز البخاري.

والمفسرون بدورهم أفادوا من الأدوات في بيان بعض الأحكام، ونقلوا، ولاسيّما الرازي إلى كتبهم كثيرا من خلافات الفقهاء التي تدور حول معاني الأدوات ودلالاتها، وأدلو بدلاءهم ورجحوا بعض الأحكام مستفيدين من التوجيهات العامة لنصوص القرآن وأهدافه.

ابتدأ المؤلف هذه الصلة -صلة الأدوات بالأحكام الفقهية- بقراءة للإمام علي عليه السلام قال: (في قراءة علي - عليه السلام-: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[1] ذكر الفرَّاء أنّ الناس حملوها على وجهين، الأول زيادة (لا) مع (أن) وإيجاب الطواف، والثاني أن تكون نافية، والطواف مرخَّص في تركه. ولكنّه فضَّل الوجه الأول؛ لأنّه المعمول به).

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٥٨.

وفي: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[1] بيَّن أنّ الفقهاء اختلفوا في حكم ترتيب غسل الوجوه والأيدي، فقال الأبهري: الترتيب سنّة. وظاهر المذهب أنّ التنكس للناسي يجزئ.

واختلف في العامد فقيل: يجزئ ويرتب في المستقبل. وقال أبو بكر القاضي وغيره لا يجزئ؛ لأنّه غائب. وإلى هذا ذهب الشافعي وسائر أصحابه وبه يقول أحمد بن حنبل وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم، وحكي عن أهل المدينة، ومالك معهم أنّ مَن قدم في الوضوء يديه على وجهه ولم يتوضأ على ترتيب الآية فعليه الإعادة ثم ذكر أنّ مالك ذهب في أكثر الروايات عنه وأشهرها إلى أنّ (الواو) لا توجب التعقيب ولا تعطي رتبة فيجوز التقديم والتأخير.

وفي قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[2] أوضح القرطبي أنّ بعضهم جعل (مِن) لبيان الجنس وهذا يعني وقوع النهي عن رجس الأوثان فقط ويبقى نهيٌ عن سائر الأرجاس في غير هذا الموضع. ثمّ أجاز أن تكون لابتداء الغاية فكأنّه نهاهم عن الرجس عامًا ثم عيَّن لهم مبدأه الذي فيه يلحقهم، إذ عبادة الوثن جامعة لكلّ فساد ورجس. ثمّ قرَّر أنّ مَن جعلَ (من) للتبعيض قلب معنى الآية وأفسده.

فيتضح ممّا سبق أنّ المفسرين أظهروا أهمية معنى الأدوات في هذه الأحكام وعرضوا لكثير من المسائل الفقهية المهمة في الصوم، والغُسل، والحرث، والطلاق وغير ذلك. حاول هذا الكتاب أن يقف عند جوانب منها، وكانت (الباء، والفاء، ومن، والواو، وإذا، وإلى) ميدانًا لخلاف كبير بينهم ونقاش حاد بين الفقهاء أنفسهم في تحديد أبعاد النصوص ومعانيها الدقيقة.

(١) سورة المائدة، من الآية: ٦.

(٢) سورة الحج، من الآية: ٣٠.

وذكر المؤلف أنّ بعضهم قد يتفرغ لهذا الميدان، فيعقد للأداة في نظر الفقهاء فقرة مطولة بعيدًا عن ميدان النصوص القرآنية يعرض فيها خلافاتهم ومناقشاتهم التي تقوم على تفحُص النص اللغوي بمعزل عن المؤثرات الأخرى، وقد فعل هذا (الرازي) في غير موضع من تفسيره، وكان يجعله تحت عنوان (من أصول الفقه)، مثال ذلك في كلامه المطول على باء الإلصاق ليتبين سعة هذا المجال وبعد أفقهُ، وأهميته عندهم جميعًا.

الثاني: صلةُ المعاني بمذاهبِ المُفسرين

مثَّلَ معنى الأدوات في كتب المفسّرين ميدانًا آخر لبعض المذاهب الفلسفية والكلامية ومجالًا متسعًا للاستدلال بها والاتكاء عليها في التَّفسير والتَّأويل، بما يتفق واتجاهاتهم في فهم الشريعة الإسلامية.

ولعلَّ أول ما يطالعنا في هذا المجال، أقوال القاضي عبد الجبار في تنزيههِ للقرآن الكريم عن المطاعن، كذهابهِ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾[1] إلى أنَّ (مِنْ) ليست للتبعيض مع كلمة (عِلم)؛ لأنَّ علمَ الله لا يجوز فيهِ ذلك، فاللهُ عزَّ وجل كلِّي المعرفة وعلمهُ، وقد تأوَّلَ كلمة (علم) بمعنى معلومات، والمعلومات ممّا يجوز فيه التبعيض على خلاف العلم الذي هو صفة قائمة في ذاته لا تنفصل. فهو ينفي عنه الصفات الإنسانية وينزّههُ ويوحدهُ.

ويذهب في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2] إلى أنَّ (ما) موصولة والمعنى: أنَّ الله خلق الحجارة والأخشاب ثمَّ جاء المشروعون ونحتوها أشكالا لتُعبَد. ومنعَ أن تكون مصدرية؛ لأنَّ ذلك يعني أنَّ الله خلقَ أعمال الإنسان وهذا يتعارض ومذهب العدل القائم على حرية الإنسان واختياره لأفعاله.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٥٤.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٩٦.

فالإنسان هو الذي خلقَ أفعالهُ. وإذا خلقَ اللهُ شيئًا فإنّه يخلق الخير لا الشر؛ ولذا منعَ أن تكون (ما) من قوله تعالى ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[1] موصولة ؛لأنهَّا تعني فعل القبيح عنه، عزَّ وجل وهو لا يجوز في حقِّه ذلك. وجعلها مصدرية على معنى:(من شرِّ خلق الله). أي: شر المخلوقات وليس الشَّر الذي خلقه الله. كما جعلها نافية في قراءة المعتزليين عمرو بن عبيد وأبي علي الأسواري(من شرٍّ مَا خلَق) أي: ما خلقَ اللهُ مِن شر.

وتابع الزمخشري أغلب هذه الأقوال وشرحها، فبيَّن أن جعل (ما) مصدرية في (وما تعملون) هو قول المجبرة أي: السُّنّة، وأنّه قول باطل بحُجج العقل والقرآن وتأبي المعنى عليه. ثمَّ راحَ يسوق هذه الحجج بتطولٍ واستفاضة.

لقد أفاد هذا الرجل من معاني الأدوات فائدة كبيرة في التعبير عن أفكار مذهبه وإعلانها بصراحة وقوة.

بل كان يقسوا في سبيل ذلك على أهل السُّنة وغيرهم مستفيدًا من معنى الأداة كاستدلاله باللام الزمانية في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[2] قال: (هذا أبين دليل على أن الاختيار كان في أيديهم ومعلقا بقصدهم وإرادتهم، وأنّهم لم يكونوا محجوبين عن الطاعات مجبرين على المعاصي، كمذهب أهل الأهواء والبدع، وإلا فما معنى التحسر؟).

لقد بثَّ الزمخشري مذهبه الاعتزالي في معاني الأدوات وأسرفَ في الاستفادة من وجوهها حتى كاد يستغرق في ذلك جوانب هذا المذهب. فهو يشرح أفكاره ويفصلها ويدافع عنها في كثير من الدقة.

يقول في معنى (لعلَّ) من ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3] يقول في معنى (لعلَّ): (وقد جاءت

(١) سورة الفلق، الآية: ٢.

(٢) سورة الفجر، الآية: ٢٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢١.

على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنّه إطماع من كريم رحيم، إذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة؛ لجرى إطماعه مجرى وعده المحتوم. وفاؤه به... ولكن «لعل» واقعة في الآية موقع المجاز لا الحقيقة؛ لأنّ اللهَّ عز وجل خلق عباده ليتعبدهم بالتكليف، وركب فيهم العقول والشهوات، وأزاح العلة في أقدارهم وتمكينهم وهداهم النجدين، ووضع في أيديهم زمام الاختيار، وأراد منهم الخير والتقوى. فهم في صورة المرجوّ منهم أن يتقوا ليترجح أمرهم- وهم مختارون بين الطاعة والعصيان- كما ترجحت حال المرتجى بين أن يفعل وأن لا يفعل). فهو يُدلّ ها هنا على فكرة الوعد المحتوم والالتزام به، وعلى الاختيار وحرية الإرادة وانتظار الخير من العباد لا الشر.

وفي مقوله التوحيد ونفي الصفات، ذهب في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[1] إلى نفي التجسيم والتشبيه عنه بالأداة (ثم) التي يقضي ظاهرها بالتراخي الزمني بين خلق الأرض وخلق السماء بعدها. وذلك بجعل الله موصوفًا بما يتصف به خلقه من الجسمانية والانتقال في حيز المكان والزمان. ورأى أنّ (ثمَّ) أفرغت من معنى التراخي، وأمحضت للعطف والدلالة على التفاوت بين خلق الأرض والسماء.

ختم المؤلف هذا الفصل بقوله: إنَّ الرازي كوَّن طريقة خاصة به تقابل في هدفها أفكار المعتزلة وتصوراتهم وهو أفاد في كل ذلك من معاني الأدوات، وبثَّ مذهبه واستدل له بوجوهها المختلفة كما فعل من قبله القاضي عبد الجبار والزمخشري بحيث جعلوا الأدوات ميدانًا لخلافاتهم الحارة والمطولة، وهذا يدل بوضوح على القيمة التعبيرية الكبيرة لهذا الركن من أركان التركيب وبعد خطره في التعبير ممَّا يجعله من هذا الجانب امتدادًا لأهميته القصوى في التفسير والتَّأويل.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٩.